العالم في فوضى: السياسة الخارجية الأميركية وأزمة النظام القديم*

تأليف : ريتشارد هاس
عرض : جي. جون ايكينبري[1]

عرض:سميرة ابراهيم عبد الرحمن(*)

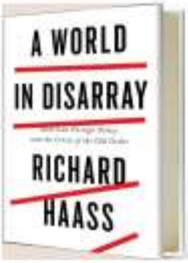

عنوان الكتاب: العالم في فوضى

العنوان الفرعي: السياسة الخارجية الأميركية وأزمة النظام القديم

المؤلف: ريتشارد هاس

الناشر: نيويورك، بينجون برس[2]

تاريخ النشر: ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

في جولته عبر آفاق العالم المُرهق، يرسم هاس صورة قاتمة عن نظام عالمي يسير الآن في دروب الضعف والوهن. إذ بات نظام التحالفات الذي تقوده الولايات المتحدة غير مستقر ما دامت القوة قد انتقلت بعيداً عن الغرب، وانتشرت المخاطر التقليدية، وأخذت

---

* مجلة الفورين آفيرز (**Foreign Affairs**) الأميركية في عددها الصادر في كانون الثاني/يناير . شباط/فبراير ٢٠١٧.
Foreign Affairs; January/February, 2017.

[1] جي. جون ايكينبري أستاذ االسياسة والشؤون الدولية بجامعة بريستون.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

[2] المترجمة

تترنح الانظمة الاقليمية في أوروبا والشرق الأسط وشرق آسيا. ويكشف هاس النقاب عن أزمة أعمق إلا وهي انهيار نظام وستفاليا الذي دام أربعة قرون من الزمان والذي ارسى قواعده على مفهوم سيادة الدول. ومنذ القرن السابع عشر، قام النظام العالمي على الدول والقوى العظمى وتوازن القوى. إلاّ ان هذه الاعمدة القديمة التي استقر عليها تتلاشى الآن ما دامت الدول تخسر تأثيرها وتنتقل القوة الى اللاعبين غير الحكوميين. وبالقاء نظرة على المستقبل، يرى هاس عالماً حيث لا أحد يسيطر على مجريات الامور ومنها الانتشار النووي، وتدفق المهاجرين، وانهيار الدول، وعجز النظم الديمقراطية، ذلك العجز الذي يولد فوضى متزايدة. ولدرء الكارثة يدعو هاس الى "النظام العالمي بنسخته الثانية" وهو "نظام عملياتي جديد" يُحدث المبادئ التقليدية المتعلقة بالسيادة وتسوية القوة العظمى. لا يريد هاس من الدول ان تركز على حقوقها بالسيادة فحسب بل وعلى واجباتها أيضاً.

ويؤكد على انه من خلال القيام بذلك فان الامر سيؤول الى نزعة تدخل أقل مما كان يرغب الليبراليون الويلسونيون ونظاماً أكثر تعاوناً مما قد يتوقعه الواقعيون.

ان المعمار الدقيق للنظام العالمي الجديد ـ الذي رسمه هاس محير قليلاً، إلاّ ان دعوته للمزيد من البراغماتية والعمل متعدد الاطراف تمثل مرشداً معقولاً للمضي قدماً في دروب المستقبل الصعب.[1]

[1] الكتاب يقع في ثلاثة أجزاء وهو أحد افضل عشرة كتب صدرت في حقل السياسة للعام ٢٠١٧ بحسب الكثيرين. أشاد النقاد بالكتاب ذلك انه لا ينسى الماضي ويقدمه بطريقة منهجية، توضح الأسباب التي كانت وراء إخفاق السياسة الخارجية الأميركية، وتساعد على استخلاص الدروس والعبر للمستقبل. علق عليه وزير الدفاع الأميركي الأسبق روبرت غيتس بالقول " إنه كتاب يجب على الرئيس الأميركي دونالد ترامب وكل من يهمه الأمر قراءته." (المترجمة نقلاً عن عدة مواقع الكترونية ومنها الجزيرة نت)

النظام العالمي 2.0 والالتزامات السيادية*

ريتشارد.ان هاس**

عرض:سميرة ابراهيم عبد الرحمن(*)

في بحر ما يقرب من أربعة عقود من الزمان، ومنذ معاهدة ويستفاليا للسلام[٢] التي أنهت حرب الثلاثين عاماً، كان مفهوم السيادة . حق الأمم في وجود مستقل وحكم ذاتي . سمة النظام

* المقال منشور على صفحات مجلة الفورين افيرز (**Foreign Affairs**) الأميركية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في عددها الصادر في كانون الثاني/يناير . شباط/فبراير ٢٠١٧.

Foreign Affairs; Junuary/February, 2017. www.foreignaffairs.com

ريتشارد هاس(١٩٥١) هو رئيس مجلس العلاقات الخارجية، أحد أهم مراكز الابحاث في الولايات المتحدة الأميركية الذي تصدر عنه مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs**). وهاس أحد العقول الاستراتيجية الأميركية لجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية. عمل مديراً لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية. وهو من أنشط الدبلوماسيين الأميركان في مجال التنظير والتأليف، ومحسوب على تيار الجمهوريين. (المترجمة،كتاب سياسيون، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٦، آذار ٢٠١١)

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

٢ أن معاهدة وستفاليا التى لجأ إليها قادة أوروبا فى منتصف القرن السابع عشر(١٦٤٨)، لإنهاء حرب امتدت لثلاثين عاماً، اشتركت فيها كل دول أوروبا تقريبا باستثناء روسيا، قد وضعت أسس ما بات يعرف بالنظام الدولي/العالمى الذى نظم العلاقة بين الدول من خلال أربعة مبادئ كما يلي: أولا: السيادة الوطنية. ثانيا: المساواة بين الدول. ثالثا: ترسيم الحدود الحاسمة لمنع النزاعات. رابعا: اختفاء هيمنة الدين على العلاقات الخارجية. (المترجمة نقلاً عن **http://www.ahram.org.eg/News/202144/4/573196(/**

الدولي الأبرز منذ ذلك الحين. عنى هذا، وعلى مر العقود، ومنه العقد الذي نشهده، بأن عالماً تنتهك فيه الحدود بالقوة هو عالم عدم استقرار وصراع.

إلاّ ان منهجاً نحو نظام دولي قائم حصراً على احترام السيادة، مع المحافظة على توازن القوى الضروري لتأمينه، لم يعد كافياً. إذ ان النظام التقليدي العالمي القائم . والذي يدعى النظام العالمي ١.٠ [١] المبني على الحماية وامتيازات الدول، يبات غير كافٍ، بدرجة متزايدة، في عالم العولمة. فالقليل منه يبقى الآن محلياً، إذ بات بمستطاع أي شخص وأي شيء اخر بدءاً من السياح والإرهابيين واللاجئين الى الرسائل الالكترونية (الايميلات) والامراض والدولارات والغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ الوصول، في الغالب، الى أي مكان من العالم. والنتيجة ان ما يجري داخل احد البلدان ما عاد شغلاً شاغلاً لذلك البلد وحده فحسب. إذ تستدعي ظروف اليوم نظاماً عاملاً يواكب معطيات البلد يُدعى النظام العالمي ٢،٠ [٢] والذي لا يشمل حق الدول في السيادة فحسب بل والتزامات الدول إزاء بعضها الآخر.

مما تجدر الإشارة اليه ان مفهوماً مثل مفهوم "التزام أو واجب السيادة" يختلف عن فكرة "السيادة كمسؤولية"، والتي تقع في صميم المبدأ القانوني المعروف بـ " مسؤولية الحماية " (R2P). ويشير مصطلح مسؤولية الحماية (R2P) الى التزامات أي حكومة إزاء مواطنيها. التزامات اذا ما اهملتها، فانه من المفترض ان تفرض بالقوة من قبل بلدان اخرى، وهي إجراءات تحددها تلك الدول، ومنها التدخل العسكري. وهذا يمثل، بوضوح، خرقاً للسيادة التقليدية التي رسمت صورتها اتفاقية ويستفاليا وهو مبدأ له مؤيديه ومعارضيه بسبب

---

[١] النظام الدولي التقليدي وهو الجيل الأول من الاختراع المسمى بالنظام العالمي الجديد. (المترجمة)

[٢] جيل ثان من النظام العالمي مغاير للجيل الأول. والتحول الحالي الذي يشهده النظام الدولي هو المرحلة الثالثة من تطوره، وفقا للكاتب الأميركي –ذائع الصيت– فريد زكريا في كتابه "عالم ما بعد أميركا"، مع انتقال مركز القوة الدولي من الغرب، ممثلاً في الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، إلى الشرق "صعود البقية"، ممثلاً في الصين وروسيا بصورة رئيسة. (المترجمة؛ نقلاً عن http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsContentID=12082(

ذلك. وعلى الضد تماماً، فان التزام السيادة يكون بشأن ما يدين به أي بلد للبلدان الاخرى. ينطلق من الحاجة الى توسيع المبادئ التقليدية للنظام الدولي لعالمٍ يكون مترابطاً بشكل أكبر والتكيف مع تلك المبادئ.

عليه، يحتفظ الالتزام السيادي باحترام للحدود ومعارضة لها كونها قد تتغير عبر الاكراه او القوة. ويؤيد الأفعال التي تفرض العرف ضد الاعتداء سواء شملت الحادثة اجتياح العراق للكويت او الاجتياح الروسي للقرم. وتحتفظ باحترام حقوق الحكومات للعمل بشكل عام مثلما تحب داخل حدودها وتخضع للمحددات التي نصت عليها فقرات القانون الدولي التي تمت الموافقة عليها بشكل واسع، مثل الاعلان الشامل لحقوق الانسان واتفاقية الإبادة الجماعية. ولا يعارض الالتزام السيادي أو يستبدل المنهج التقليدي للنظام ذلك الذي يبقى ضرورياً ولكنه لم يعد كافياً. الى حد انه يبني عليه.

من نظام الدولة الى الإرهاب والتفجيرات

يتطلب أي نظام دولي جديد مجموعة موسعة من القواعد والترتيبات، بدءاً من اساس متفق عليه عموماً لنظام الدولة (**statehood**). اذ لا يمكن ان يكون هنالك حقاً غير محدد لأي مجتمع أو للمجتمعات كلها لتحقيق حق تقرير المصير السياسي. ان التوصل الى إجماع حول كيفية تحديد مثل هكذا حق سوف لن يكون امراً سهلاً، إلاّ انه ضروري مخافة ان افعالاً احادية الجانب لعلها تقدح شرارة نزاع. وقد تتمثل البداية الحسنة في تعديل مفهوم تقرير المصير بحيث لا يُعد شيئاً ينبغي تأكيده فحسب بل التسليم به. (فاتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل، على سبيل المثال، لم تشمل مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين ولكنها بدلاً عن ذلك أيدت فكرة "ان ممثلي الشعب الفلسطيني ينبغي لهم المشاركة في مفاوضات حول حل القضية الفلسطينية في كل جوانبها.").

مع مثل هكذا منهج، قد يكون دعم حق تقرير المصير، ذاتياً، بدرجة أقل مما كان عليه في عهد اللاستعمار. ولعل الحكومات القائمة توافق على النظر في عروض الاستقلال في حالات اذا ما كان ثمة مبرر تاريخي، واساس منطقي ملزم، ودعم شعبي. وعلى ان يكون كيان

الدولة الجديد المقترح حيوياً وقادراً على البقاء. ان تأثير مثل هكذا خطوة على قدرة بقاء البلد الذي تخلى عن الأرض والشعب قد تحتاج الى وضعها في الحسبان، وان الحكومات قد توافق على التشاور مع بعضها البعض قبل القيام بتحركات سياسية.

ان العنصر الأساسي في إطار النظام الدولي القائم على التزام السيادة هو خطر تنفيذ أو دعم الإرهاب بأي شكل من الاشكال والذي يعرف على انه الاستخدام المقصود للعنف المسلح ضد المدنيين وغير المحاربين من قبل كيانات لا تنتمي لدولة من أجل تحقيق أهداف سياسية. في العقود الأخيرة، ابتعد العالم عن التساهل مع الإرهابيين حتى اذا ما عُدت قضيتهم عادلة. وتأتي الإدانة الدولية للإرهاب على صفحات الكتب. وهذه الإدانة تُعّد تخويلاً لعمل جماعي ضده. وما دامت الحكومات تلاحق الإرهاب وتوجه ضرباتها ضد أفراد أو جماعات تكون إرهابية، وتخطط لشن هجمات، فان فعل هذه الحكومات يكون منسجماً مع المعايير القانونية والاخلاقية، منها إتخاذ خطوات لحماية المدنيين الابرياء. عليه، سوف لن تواجه انتقاداً كبيراً.

سيكون الامر الأكثر إثارة للجدل دعم هذا العرف إزاء انتشار أو استخدام أسلحة الدمار الشامل. إذ ثمة ميل دولي قائم (أشرته معاهدة حظر الانتشار النووي (NNT)) لمنع الانتشار من خلال تحديد وصول البلدان للتكنولوجية والمواد ذات الصلة، وان معارضة القوى الكبرى لحيازة إيران لأي قدرة نووية يُظهر كيف ان هذا المنهج يمكن ان يُسهل التقدم الدبلوماسي. ولكن الاجماع غالباً ما ينفرط عقده اذا ما تم الخوض في تفصيلات ما الذي ينبغي الاصرار عليه وما هي المحفزات أو العقوبات التي يتحتم وضعها . وان الحكومات قد أظهرت قدرة على تطوير أو حيازة الأسلحة النووية رغم أنف المعارضة الدولية، أذا ما جعلت من امر التطوير أو الحيازة اولوية الى حد مقبول.

وتظهر الخلافات حول ما الذي ينبغي فعله حال ظهور انتشار نووي. والخيار المطروح هو التعايش معها، مثلما حدث في حالات مثل إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية. وجدير بالقول ان قبول الامر الواقع هذا يمكن ان يكون مجازفة ومرد الامر أنه

سيُمكن السلوك الخطر ويزيد من إضعاف عرف حظر الانتشار النووي، من ثمّ يشجع على مزيد من الانتشار. والبديل عن القبول هو بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية، مدعومة بالعقوبات، لصد أي حائز لقدرة نووية. المشكلة ان مثل هكذا مسعى غالباً ما يخفق. عليه، فان الخيار الاخر هو التعايش معها حتى تقول الجهات الاستخبارتية بان الاسلحة على وشك ان تُستخدم او تُنقل الى جماعة إرهابية . عند تلك النقطة يظهر احتمال القيام بضربة عسكرية وقائية ضد أي تهديد وشيك. مثل هكذا ضربة ستتطلب توقيتاً دقيقاً ومعلومات استخبارتية واضحة نسبياً جنباً الى جنب مع الرغبة والوسائل للقيام بذلك او ثمة نوع من الدعم في القانون الدولي لمثل هكذا حالة.

مع ذلك، ثمة بديل اخر يتمثل في السعي للحصول على الدعم الدولي لشرعية العمل الوقائي لوقف الانتشار النووي. إذ تستهدف الاعمال الاستباقية التهديدات الوشيكة، في حين تستهدف الاعمال الوقائية التهديدات الأسبق منها أي تلك التي ما زالت تجمع حشودها. فالاعمال الوقائية يمكن ان توقف البرنامج النووي لأي بلد قبل ان يتم انتاج أي أسلحة، أو تحطيمها اذا ما تم انتاجها. إلاّ انه ثمة القليل من الدعم الدولي لمثل هكذا موقف، إذ ربما تعارضه تلك الحكومات التي ترى فيه ترخيصاً للولايات المتحدة لمهاجمة بلدان مثل كوريا الشمالية أو ايران. كما ليس بالضرورة ان يكون مرغوباً به ما دام ان عالماً من الهجمات الوقائية المتكررة قد يكون أكثر عنفاً وخطورة.

لا ريب في انه ثمة تأييد هائل لمعارضة الانتشار النووي إلاّ ان هنالك القليل من الدعم لعمل عسكري يحول دونه أو يصده في حال ظهر. وسيعتمد الدعم لعمل وقائي في مواجهة أي تهديد وشيك على تفصيلات حالات بعينها وسيزداد الى الحد الذي يمكن ان يُظهر ان مثل هذا العمل الوقائي مسوغٌ. وتجيئ كوريا الشمالية التي تطور الآن القدرة على وضع رؤوس نووية على صواريخ بالستية تمكنها من الوصول الى الولايات المتحدة، لتضرب مثلاً على ذلك. ان جعل هذا المثال موضوعاً للنقاش في اللقاءات الثنائية ومتعددة الاطراف له معنى ومغزى، ليس لأنه من الأرجح ان يفضي الى اتفاق رسمي، بل لأنه سيركز الانتباه على

أنواع من الظروف التي تقود الى عدّ العمل الوقائي أو الاستباقي امراً يمكن، بالمقابل، ان يقليل من أرجحيات ظهور مثل هذه الظروف.

من المناخ الى الفضاء السيبراني (الرقمي والالكتروني) وما بعده

ان التغير المناخي في أوجه كثيرة هو السمة الأساسية للعولمة. فهو يعكس الكم الكلي لما يجري، فالبلدان عرضة لخطر المشكلة، على نحو متفاوت، ومتأثرة بها بقطع النظر عن مساهمتها فيها. وهنا؛ لا تشكل الحدود امراً يُذكر. إذ ثمة اتفاق واسع، ان لم يكن شاملاً، بان التغير المناخي حقيقة لا مفر منها. جاء جزء كبير منه بسبب نشاط الانسان، ويشكل هذا التغير تهديداً رئيساً لمستقبل الكوكب وقاطنيه. إلاّ ان الإجماع ينفرط عقده اذا ما تم الخوض فيما ينبغي فعله ومن قبل منَ.

مبدئياً، فان التغير المناخي امرٌ ينبغي ان يقع تحت عنوان الالتزام (الواجب) السيادي، ما دام ما يفعله أي بلد ضمن حدوده في إطلاق الكاربون له آثاره على العالم كله. وبطريقة اخرى، فان التغير المناخي هو نتيجة تراكمية لنشاط محلي. من ثّم هو يختلف على نحو أساسي، لنقل، عن تلوث الهواء أو الماء الذي هو نتيجة محلية لنشاط محلي.

تكمن المشكلة في تقييم الحصة المناسبة لكل بلد في تقاسم عبء مواجهته من خلال تقليص انبعاثاتها (**output**) من الكاربون أو مساعدة البلدان الاخرى في تقليل ما ينبعث منها. وتمت معارضة محاولات لوضع سقوف عالية

أو تحديد حصة كل بلد أو تثبيت سعر للكاربون. ولكن أظهر مؤتمر باريس ٢٠١٥ بعض الواقعية وابتكار، على حد سواء، في اتخاذ منهجٍ مختلفٍ. ووضع هدف شامل لتحديد التغير المناخي، إلاّ ان البلدان لم تُعط توجيهات بعينها حول ما المطلوب منها فعله لتحقيق ذلك الهدف. فقد كان منهجاً طواعياً وملهماً كُلّية بدلاً عن ان يكون تكليفاً واجباً. في الحقيقة، تم الاتفاق على ان يضع كل بلد لنفسه أهدافاً طموحة ولكن قابلة للتحقيق في تقليل الكاربون من ثّم يعمل وفق تعهداته.

هذه خطوة باتجاه التزام السيادة، وان الحكومة الأغنى ينبغي ان تقدم الدوافع لمساعدة بلدان أخرى لتحقيق أهدافها. كذلك ان يوضع في الحسبان فرض عقوبات على تلك الحكومات التي لا تقوم بذلك. ويتحتم إنجاز أكثر من ذلك لمساعدة البلدان للتكيف مع آثار التغير المناخي على افتراض ان البلدان المتقدمة قد ساهمت في المشكلة على مدار عقود من الزمان. لذا يكون مفهوماً انه ينبغي عليها ان تتحمل نفقات التخفيف عن كاهل البلدان المعرضة للانبعاثات والتكيف معها كجزء من التزاماتها السيادية.

ان الفضاء السيبراني(الرقمي والإلكتروني) هو الحقل الاجدد للنشاط الدولي، نشاط اتسم بالتعاون والنزاع. بعض النشاط في الفضاء السيبراني يكون حميداً (غير خطير) ولا يؤثر على الأمن القومي، في حين ان نشاطات اخرى تكون مرتبطة بالسياسة الخارجية والاستخبارات والتنافسية القومية. والهدف، في هذا المجال، ينبغي ان يتمثل في إيجاد ترتيبات دولية تشجع الاستخدامات الحميدة للفضاء السيبراني وتكبح الاستخدامات الضارة والخبيثة.[١] من ثّم يكون على الحكومات ان تدعم وتعمل بانسجام ضمن هذا النظام كجزءٍ من التزاماتها السيادية.

ما الذي يشمله مثل هذا النظام؟ على نحو مثالي، يحتفظ هذا النظام بشبكة سيبرانية عالمية متكاملة، يحدد ما يمكن ان تفعله الحكومات لوقف التدفق الحر للمعلومات والتواصل داخله، ويحرم التجسس التجاري، وسرقة الملكية الفكرية، وتحدد وتكبح النشاطات التخريبية في الفضاء السيبراني خلال وقت السلم. تكون بعض الاستثناءات مطلوبة للسماح لهجمات سيبرانية لاحباط انتشار نووي وعمليات إرهابية. أخيراً، لعله من الضروري تطوير ملحق

---

[١] يقصد به الإرهاب السيبراني مثلاً والذي يعبر عن العلاقة بين الجماعات الإرهابية، وأدوات الفضاء السيبراني، وهو المصطلح الذي صكه لأول مرة الباحث الأميركي باري كولين في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، بحسبانه يمثل حالة من الاندماج بين العالمين الواقعي والافتراضي، بحيث تسفر الأفعال على الشبكات والوسائط التقنية، التي تكون في مجملها عالماً افتراضياً، عن أثر ملموس وضار في واقعنا الحقيقي، يتجاوز حدود القرصنة الإلكترونية التقليدية إلى تحقيق أهداف أرهابية ضد المصالح العامة. (المترجمة نقلاً عن د.فاطمة الزهراء عبد الفتاح، "تطور توظيف جماعات العنف ل "الإرهاب السيبراني"، ملحق مجلة السياسة الدولية(تجاهات نظرية)، عدد أبريل ٢٠١٧. ص ٢٥.

سيبراني لقوانين الحرب تحدد أي الافعال في هذا المجال تُعدّ مسموح بها وأياً منها محرمة. ومثلما هو الامر مع الإرهاب، هو كذلك مع الفضاء السيبراني، لا يكون على الحكومات الزام تفادي الإنخراط في النشاطات المحظورة فحسب بل وفعل ما بمستطاعها للحيلولة دون ان تنفذ اطرافٌ أخرى تلك النشاطات من اراضيها، ووقف اولئك الذين يفعلون ذلك ومعاقبتهم.

ان تحقيق إجماع حتى وان كان محدوداً حول مثل هذه المبادئ وكيفية دعمها سيتطلب جهداً كبيراً. ولكن ما دامت هذه المشاكل ما تزال جديدة نسبياً، ينبغي ان يكون الهدف الآن البدء بتطوير مجموعة قواعد ومبادئ سلوك مناسبة للدول لتنتهجها في هذا المجال.

الصحة العالمية تطرح، هي الأخرى، تحديات مختلفة. ففي عالم تسوده العولمة، فان تفشي مرض مُعدٍ في بلد واحد قد يتطور سريعاً الى تهديدٍ خطيرٍ على الصحة في كل مكان من العالم مثلما حدث في السنوات الفائتة مع امراضٍ مثل سارس وايبولا وزيكا. ان فكرة التزام السيادة تكون، عادة، متقدمة في هذا المجال ويفترض ان تسعى الدول الى ان ترصد تفشي الامراض المعدية وتنذر الاخرين في أرجاء العالم، وان تكون مستعدة استعداداً مناسباً لمواجهة الأزمة. ولكن كل هذا قوله أسهل من فعله، وان الحكومات ومنظمة الصحة العالمية ليس لديها دائماً القدرة (وفي أحيان اخرى الإرادة السياسية) لإنجاز التزاماتها. عليه، فان المزيد من المساعدة الفنية والمالية في هذا المجال تكون مطلوبة، وتسمية المتهربين واشعارهم بذنبهم لحضهم على تحسين سلوكهم.

اما فيما يتعلق باللاجئين، فليس ثمة بديل عن فعلٍ محلي فاعلٍ بحيث لا تنشأ اوضاع تولد تدفق كبير للاجئين. مبدئياً، هذه حجة للتدخل الانساني تحت رعاية "مسؤولية الحماية". إلاّ ان ترجمة هذا المبدأ الى ممارسة فعلية برهن على استحالته. ومن المرحج ان يبقى عسيراً نظراً للاجندات السياسية المتباينة (فليس ثمة مواقف غير سياسية أو انها انسانية خالصة)، وللتكاليف المرتفعة لأي تدخل انساني فعال حتى عندما تتداخل الأهداف. ولكن

حتى في ظل غياب إجماع، ثمة حجة لزيادة التمويل للاجئين، وضمان معاملتهم الانسانية، وتحديد حصص عادلة لإعادة توطينهم، وكلها يمكن، بل ينبغي، ان تسوى بموجب التزام السيادة.

اما التزام السيادة في الحقل الاقتصادي فانه يأخذ شكلاً مختلفاً، ما دامت لدى الحكومات دوافع اهتمام ذاتي للعمل بمسؤولية من خلال الإبقاء على عملة قابلة للبقاء، وضمان ان تحتفظ المؤسسات المالية بعوائد كافية، وفرض مساءلة نزيهة، ومحاربة الفساد، واحترام التعاقدات، وتوسيع التجارة، ودعم بيئة تجذب الاستثمار. بمعنى اخر، ان الممارسات الاقتصادية الحسنة أعلاه هي امر ينبغي على الدول ان تفعله لنفسها. ولكن ثمة بعض جوانب النشاط الاقتصادي المتعلقة الاخرى التي تقع تحت عنوان التزام السيادة. فالاتفاقيات التجارية، على سبيل المثال، هي مواثيق التزامات السيادة متبادلة بشأن الحواجز الجمركية. فعندما يعتقد طرف ما بان هذه الالتزامات لم يتم الوفاء بها، فانه يلجأ الى التحكيم. في الواقع، ان قيام منظمة التجارة العالمية بالاساس كان تقديم آلية ثابتة للتعامل مع النزاعات المتعلقة بالممارسات التجارية والتوصل الى تسويات. فثمة امور تكون أقل وضوحاً في بعض الجوانب الاخرى للنشاط الاقتصادي مثل فقرة الاعانات الحكومية أو التلاعب بالعملة من قبل حكومة ما لصالح صادرات ذلك البلد أو الاضرار بالواردات. عليه، سيتمثل التحدي في تحديد التزامات سيادة مناسبة في هذه المناطق في الاتفاقيات التجارية المستقبلية وايجاد اليات تُخضع الحكومات للمساءلة.

من النظرية الى التطبيق

سيكون من العسير بمكان التوصل الى اتفاق، حتى وان كان تقريبي، حول ما هي التزامات السيادة للدول وكيف ينبغي فرضها. فاعتناق الفكرة بوصفها دعامة للنظام الدولي سيتغرق سنين أو حتى عقود من المشاورات والمفاوضات، من ثّم فان قبولها وتأثيرها لن يكون متساوياً. وبدلاً من جعل ذلك أسباباً للتخلي عن المشروع، فلتكن أسباباً للبدء به بجدية وعلى الفور.

ذلك ان زمن العولمة سيستمر بالتطور وان الترتيبات القائمة سوف لن تكون، بدرجة كبيرة، مناسبة للتعامل مع التحديات الراهنة.

وكخطوة أولى، ينبغي على الولايات المتحدة ان تفكر ملياً في الالتزامات التي تقبلها هي نفسها وتلك التي تتطلب قبول الآخرين، سعياً لإيجاد مجموعة قواعد لسلوك مناسب التي يمكن ان تنتهجها مع البلدان الاخرى. ان لمثل هكذا مجموعة قواعد القدرة على ان تقدم التوجيه للسياسة الخارجية الأميركية ما دامت تقود ما يُعد ان يكون عهداً جيوبوليتكياً معقداً يتسم بعدد متنامي من التحديات للاستقرار على الصعيدين الاقليمي والعالمي على حد سواء.

ويتحتم على صناع القرار الأميركان ان يواجهوا حقيقة ان أي نظام عالمي سيقيد الخيارات الأميركية كذلك خيارات الدول الاخرى. وعلى الرغم من صحة ان للولايات المتحدة دورٌ خاصٌ في العالم ومسؤوليات فريدة من نوعها تستدعي أحياناً افعالاً أحادية الجانب ولكن عندما تطالب بالمزيد من الاخرين أكثر مما تفعله هي نفسها يبدو انه نفاق ويصادر السلطة والثقة. ففي بحر الصين الجنوبي، على سبيل المثال، انتقدت واشنطن الصين لعدم اتباعها اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار. في وقتٍ رفض الكونجرس الأميركي، هو نفسه، المصادقة على تلك المعاهدة. (وثمة حالات اخرى مشابهة، مثل رفض الولايات المتحدة الانضمام لمحكمة الجرائم الدولية، التي يمكن العمل من خلالها على إقامة محاكم لمعالجة حوادث تاريخية بعينها). وعلى نحو مشابه، فان قدرة الولايات المتحدة على إقناع البلدان الأخرى لمساعدة اللاجئين قد اعاقتها المحددات الواضحة حول ما تكون الولايات المتحدة مستعدة لفعله في هذا المجال. بل يتحتم على الولايات المتحدة ان تهتم بشفافيتها: إذ لم تفعل إلاّ القليل لقضية المسؤولية من أجل الحماية (R2P) عندما اتخذ تدخلها في العام ٢٠١١ في ليبيا شكل تغيير النظام، إذ ينبغي ان تكون التدخلات الإنسانية ضيقة النطاق.

في بعض المجالات، مثل الصحة العامة والتغير المناخي، على سبيل المثال، فان السلوك الحسن للولايات المتحدة، مع مزيد من المساعدة، لعله يكون كافياً لحض البلدان

الأخرى للإيفاء بالتزاماتها. وفي مجالات اخرى، مثل الإرهاب والانتشار النووي، فان الرغبة باستخدام القوة العسكرية قد تكون مطلوبة احياناً. ولكن اذا ما تحولت القوة الى ان تكون ضرورية، فان أي عملية عسكرية سيكون عليها ان تتكلف عناء انعام النظر فيما يخص تبريرها وتنفذيها.

ونظراً لدور الدولار بوصفه عملة الادخار الفعلية، تحتاج الولايات المتحدة الى الموافقة على التزامات خاصة في المجال الاقتصادي. وهذا يعني ان تضع في الحسبان وجهات نظر الاخرين عندما تقرر نسب الفائدة أو شراء الموجودات (والمعروف ايضاً "بالتسهيل الكمي").[١] ولا فصال في القول في ان مشاورات جدية بين الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي النظيرين حول العالم تكون أساسية. وان النزاعات التجارية ينبغي طرحها على طاولة منظمة التجارة العالمية بدلاً من التعاطي معها بشكل أحادي الجانب.

سيتطلب دعم النظام العالمي بنسخته الثانية (٢.٠) مشاورات مكثفة. ففي بعض المجالات، مثل الصحة العامة، يكون الحوار بالاساس متقدماً وان التحدي الرئيس هو بناء قدرة وطنية في البلدان التي تفتقر لها. وفي مجالات اخرى، مثل الفضاء السيبراني فان العالم ما زال بعيداً عن التوصل الى تفاق حول ماهي الالتزامات المطلوبة. اما في مجالات اخرى مثل الانتشار النووي فانه تم الاتفاق على المعايير ولكن تطبيقها ما زال محل جدل كبير. وكقاعدة، يمكن للولايات المتحدة بل ينبغي عليها طرح افكار ولكنها ليست بالموقع الاستخباراتي أو السياسي لتقديم برنامج عمل يعرض على الاخرين للتوقيع عليه. وعلى العكس، يتحتم على الاخرين المشاركة ببلورة الأفكار والرؤى بذات مقدار تنفيذها.

[١] التيسير(او التسهيل) الكمي (quantitative easing):هو الخطوات المتخذة من قبل البنك المركزي لدولة معينة بهدف تحفيز الاقتصاد. فإن الدول التي عادةً تتبع التيسير الكمي هي الدول التي يعاني اقتصادها من ركود أو جمود إقتصادي. كما يعرف التيسير الكمي على أنه عملية ضخ الأموال في السوق على شكل أصول مالية والهدف من ذلك هو إغراق السوق بالاموال وزيادة السيولة. كيف يحقق البنك المركزي ذلك؟ أولاً، من خلال اخفاض البنوك المركزية لنسب الفائدة لتحفيز البنوك على الإقراض. (المترجمة نقلاً عن https://www.dailyfx.com/arabic/tadawul_forex_news)

سيحتاج المضي مقدماً بهذه الاجندة ان تكون طوعية من البلدان نفسها بدلاً عن ان تكون ثمرة مرسوم صادر عن جهة ذات تخويل أعلى مفترض. ان النظر بشكل منصف للمزاوجة بين طبيعة ومقدار المشاكل المعاصرة، وقدرة البلدان القائمة لحلها، سيمكن الحكومات من ان تقرر اذا ما كانت مستعدة للتضحية ببعض استقلاليتها مقابل عمل جماعي مطور. تكون مثل هذه الطريقة بالتفكير شائعة في مجال التجارة (على الرغم من انها تقع حالياً تحت هجوم الجماهير الغاضبة في عدة بلدان)، وبدأ هذا يتجسد في مجالي المناخ والفضاء الالكتروني، ولكن توقعاته تكون متفاوته في الحقل السياسي ـ العسكري.

إلاّ ان سلطان النقاش والاقناع في الحث على التغيير على المدى الطويل غالباً ما يُبخس حقه ويُساء تقديره. ولكن الكثير من القضايا لا تكون ملائمة كفاية للمفاوضات الرسمية كي تنجح. وفي غضون ذلك، يمكن ان تفعل المشاورات الكثير لخلق فهمٍ وتسامحٍ بشأن قضايا معينة، موضحة التصرفات التي تُّعد معقولة أو مقبولة، وكاشفة النقاب عن نتائج وآثار تجاوز تلك الحدود. وسيحتاج دور وزير الخارجية الأميركي ومسؤولين أميركان كبار اخرين الى التغيير في المستقبل المنظور، مع تسليط تأكيد أكبر على المشاورات حول محيط النظام الدولي، وتركيز أقل على المفاوضات التي تحل المشاكل الواضحة والمحددة.

ستشمل معظم المشاورات الأساسية بالضرورة القوى الكبرى الأخرى منها الصين وفرنسا والمانيا والهند واليابان وروسيا والمملكة والمتحدة. وستحتاج المحادثات ان تجري بشكل ثنائي وفي محافل غير رسمية اخرى. فمن السابق لآوانه التفكير ـاما مجموعة الدول العشرين (G–20) أو مجلس الأمن بوصفهما مكاناً للمحادثات. وسوف لن يجري التقدم على قدم وساق اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الخلافات حول الأولويات. فعبارة "المجتمع الدولي" غالباً ما يُستشهد بها حينما لا يوجد في الواقع دليل على وجودها. وان هذه المحادثات ستجري على خلفية تدهور العلاقات بين القوى العظمى التي تشعل فتيلها، الى حد ما، الفاشية المستعيدة نشاطها في روسيا والصين، والنزعة الشعوبية في مناطق اخرى، منها في الولايات المتحدة.

ولكن، ليس ثمة بديل، إذ وجِدت العولمة لتدق أسفين بقائها، وان قصور المنهج التقليدي للنظام، القائم على السيادة وحدها، سيصبح واضحاً وجلياً عبر الزمن. ولعل التحرك باتجاه نوع جديد من النظام يضمن الالتزام بالسيادة هو السبيل الأفضل لمواجهة المشكلة. الا انه سيستلزم وقتاً وحواراً وجهداً. ومن ثّم يصبح النظام العالمي امراً واقعاً. والامر المؤكد انه سيكون أساسياً لقرن ستكون فيه العولمة واقعاً سواء تم الترحيب بذلك النظام ام لا. ان بناء نظام عالمي مبني على التزام سيادي هو بالتأكيد مشروع طموح، ولكنه طموحٌ مولودٌ من رحم الواقعية لا المثالية.

الروابط

[1] https://www.amazon.com/World-Disarray-American-Foreign-Policy-ebook/dp/B01ESI3PPG
[2] http://www.cfr.org/human-rights/peace-westphalia/p26091
[3] https://www.foreignaffairs.com/reviews/review-essay/1999-11-01/rethinking-nation-state-many-meanings-sovereignty
[4] https://www.foreignaffairs.com/articles/liberalism-retreat
[5] https://www.foreignaffairs.com/articles/2002-11-01/responsibility-protect
[6] https://www.foreignaffairs.com/articles/ukraine/2016-04-18/why-putin-took-crimea